

بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لتأسيس منظمة شنغهاي

الفرص الدبلوماسية لطهران في بيشكيك

كيلومتر من سانت بطرسبرغ إلى مومباي عبر إيران وموانئ الخليج الفارسي والمحيط الهندي. ويُعتبر المسار الإيراني في الوقت ذاته أفضل مسار لربط دول آسيا الوسطى الأربع بالمياه الدافئة.

ومع ذلك، يرى العديد من المحللين أن العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون لا تخلق حصانة مطلقة لإيران، بل تُعد بمثابة مسكن لتنويع بوابات التجارة والشراكة الدوليين لإيران ومكملًا لعلاقات طهران مع بقية دول العالم. وفي هذا السياق، كتب الباحث في مركز «ميد إيست استراتيجيا»، ناصر التميمي، على منصة «إكس»: «تمنح منظمة شنغهاي للتعاون إيران عمقًا استراتيجيًا، لكنها لا تحقق لها حصانة اقتصادية. يمكن لشنغهاي أن تساعد طهران على التكيف مع الظروف الجديدة، والتنويع، والاستمرار، غير أنها لا تستطيع إبطال قوة النظام المالي المتمحور حول الولايات المتحدة».

نحو نظام متعدد الأطراف

نجحت منظمة شنغهاي للتعاون، طوال ربع قرن من نشاطها، في تقديم نموذج فريد للتعاون الإقليمي والدولي كنموذج بديل للنظام الخاضع للهيمنة الأمريكية.

وكتب أساذ الدبلوماسية في جامعة جواهر لال نهرو بنينولهي، سواران سينغ، في مجلة «ذا دبلوماس»: «يُظهر تقييم منظمة شنغهاي بعد ٢٥ عامًا أنها وجدت هيكلًا فريدًا لمأسسة التعايش دون اندماج وتطابق كامل. لم تعالج شنغهاي فجوة الثقة بين الأعضاء، بل أدائها ووجهتها تحت غطاء الدبلوماسية والبيروقراطية. وتكمن القوة الحقيقية لشنغهاي في أن المنافسين الاستراتيجيين تعلموا كيف يتعايشون جنبًا إلى جنب دون ثقة متبادلة، ودون أن يقطعوا قنوات الحوار». ورغم أنه لا يمكن توقع أن تشكل قمة بيشكيك عاملًا لتحول حارق للعادة في تعزيز السلم والأمن في الشرق الأوسط، إلا أن هذا الاجتماع يوفر أرضية حيوية وفريدة للدبلوماسية المتوازنة، والتموضع الفاعل في ممرات الترانزيت الأوراسية، وتثبيت مكانة البلاد في المعادلات المتعددة الأقطاب في العالم. وفي الوقت ذاته، تمثل القمة السادسة والعشرون لقادة منظمة شنغهاي للتعاون فرصة لطهران لتُظهر في ذروة الضغوط الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. أنها تحظى بالدعم والإسناد الدبلوماسي والسياسي من القوى العالمية في الشرق، وأن المساعي الرامية لفرض العزلة الدبلوماسية على إيران قد باءت بالفشل.

الضغوط الاقتصادية وإجراءات الحظر الثانوية الأمريكية، يخلق مجالًا لكسر محاولات الحصار الدبلوماسي وتعزيز مواقف التعددية القطبية. كما أن بيانات ومواقف شنغهاي الرافضة للأحادية وإجراءات الحظر الخارجية عن إطار ميثاق الأمم المتحدة، توفر في ظل العدوان العسكري الأمريكي والضغوط التي تمارسها واشنطن على دول العالم لقطع العلاقات التجارية والمالية مع طهران، مظلة حماية ومشروعية دبلوماسية ودولية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ويمثل أحد جداول الأعمال الرئيسية لقمة هذا العام في دفع مسار تأسيس «بنك التنمية لمنظمة شنغهاي للتعاون». وتعدّ إيران من الأعضاء الذين يتابعون بحزم إطلاق هذه المؤسسة المالية لتتمكن من خلالها من الاستفادة من الآليات والحلول المالية البديلة (بما في ذلك اليوان والروبل) بغية تقليص الاعتماد للنظام المالي المركز على الدولار.

وفي الوقت نفسه، تسعى روسيا أيضًا لتعميق العلاقات الاقتصادية والأمنية مع القوى الآسيوية الضغوط الغربية وإبطال مفعولها. وتشكل اللقاءات الثنائية لبوتين مع مسعود بزشكيان وشي جين بينغ على هامش قمة بيشكيك محورًا لهذه الدبلوماسية.

لقد تعرضت كل من طهران وموسكو في السنوات الأخيرة لضغوط غربية، ولهذا السبب يمكن لمنظمة شنغهاي للتعاون أن تخلق فرصة فريدة لهما لتعزيز اقتصادهما في حقبة الحظر والضغوط الغربية، عبر توطيد العلاقات مع القوى الآسيوية الصاعدة والأسواق الجديدة في آسيا الوسطى وجنوب آسيا. وصرح الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون، نورلان نيرميكباييف، في مقابلة خاصة مع مجموعة الصين للإعلام قبيل هذه القمة: «يجمع وزراء خارجية منظمة شنغهاي على فرض العقوبات والحظر الأحادي المنتهك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي أمر غير مقبول. ولا ينبغي السماح في العلاقات الدولية المعاصرة باللجوء إلى الضغوط أو سياسة القوة أو الإنذارات النهائية، ويجب حل وتسوية كافة القضايا عبر التفاوض والدبلوماسية».

تحظى طهران بفرص استثنائية للتعاون الترانزيتي والتجاري مع دول منطقة آسيا الوسطى، وأوراسيا، وجنوب آسيا، وشرق آسيا عبر منظمة شنغهاي للتعاون. وتعدّ القمة فرصة لدراسة ودفع خطط إيران الرامية لاستكمال ممر الشمال - الجنوب، وهو مسار ترانزيتي يمتد بطول ٧٢٠٠

محل الحق والقانون، وأن تحل المعايير المزدوجة محل العدالة. إن بناء مستقبل أكثر أمنًا واستقرارًا وعدالة لا يمكن أن يتحقق إلا عندما ندافع جميعاً بصوت واحد عن سيادة القانون، والمساواة بين الدول، واحترام استقلال البلدان، وكرامة الشعوب. وبإمكان منظمة شنغهاي للتعاون، بل يجب عليها، أن تقف في الخط الأمامي لهذه المسؤولية التاريخية».

تعزيز روح شنغهاي

وكتب الرئيس الصيني شي جين بينغ، الذي وصل إلى بيشكيك أمس الإثنين، في مقال لوسائل الإعلام القرغيزية حول أهمية قمة منظمة شنغهاي للتعاون لهذا العام: إن «روح شنغهاي تجاوزت المفاهيم البالية مثل صراع الحضارات، وعقليّة الحرب الباردة، وفكرة اللعبة الصفرية... والصين مقتنعة بأن هذه القمة ستوفر قوة دافعة جديدة لدفع روح شنغهاي قدمًا وبناء مجتمع شنغهاي ذي مستقبل مشترك».

ويقول مدير مركز الأبحاث التحليلية لمرافقة أوراسيا، علي بيك تاجيباييف، لصحيفة «غلوبال تايمز» الصينية: إن «هذه القمة ليست مجرد اجتماع تذكاري بمناسبة مرور ٢٥ عامًا على تأسيس المنظمة، بل يمكن أن تمثل نقطة تحول في انتقال المنظمة نحو هيكل تعاون أكثر عملية وتنفيذية؛ حيث تنتقل ملفات الأمن والاقتصاد والعلاقات المالية والربط الترانزيتي من نطاق الاتفاقيات العامة نحو التطبيق والتنفيذ العيني الملموس. وفي ظل الظروف التي يشهد فيها الاقتصاد العالمي حالة من التشرذم والتفكك، واحتدام التنافس الجيوسياسي، وتراجع الثقة في مؤسسات الحوكمة العالمية، تصبح المؤسسات التي تتجاوز فيها الدول على أساس المساواة واحترام السيادة أكثر قيمة وأهمية».

ويصرح المدير السابق لمركز أبحاث مجلس الشؤون الدولية الروسي، أندريه كورتونوف، لصحيفة «غلوبال تايمز»: «في عالم تزايد فيه الفوضى والاضطرابات وحالة عدم اليقين وصعوبة التنبؤ، تظل منظمة شنغهاي للتعاون واحة وجذيرة للاستقرار. وبالنسبة لمنظمة تضم هذا العدد المتنوع من الدول، فإن درجة عالية من الرأسمالية والواقعية تُعدّ أمرًا ضروريًا للتوفيق بين المصالح المتباينة».

الفرص الدبلوماسية لشنغهاي في زمن الحرب

إن حضور الرئيس بزشكيان في بيشكيك، بالتزامن مع تشديد

الوفاق/ في ١٥ يونيو/ حزيران ٢٠٠١م، أسست الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان واحدة من أهم المنظمات المتعددة الأطراف في منطقة أوراسيا؛ وهي المنظمة التي تعقد اليوم الثلاثاء (١٩ سبتمبر ٢٠٢٦) في بيشكيك، عاصمة قرغيزستان، قمته السادسة والعشرين بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس هذه المنظمة الإقليمية، التي تضمّ حاليًا ١٠ أعضاء رئيسيين، من بينهم إيران.

شعار هذه القمة هو «٢٥ عامًا على منظمة شنغهاي للتعاون.. معًا من أجل السلام والتنمية والرفاه المستدام»، وتكتسب وزنًا وثقلًا بالغ الأهمية بحضور الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، والرئيس الصيني شي جين بينغ، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس وزراء الهند ناريندرامودي، ورئيس وزراء باكستان شهباز شريف، بالإضافة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

تمثل هذه المنظمة الإقليمية المتعددة الأطراف حاليًا أكثر من ٣/٤ مليار نسمة (حوالي ٤٠ ٪ من سكان العالم) وما يقارب ٢٥ ٪ إلى ٣٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ووصل رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إمام حسن روحاني، أمس الإثنين (٣١ أغسطس/ آب)، إلى قرغيزستان للمشاركة في هذه القمة. وتأتي هذه الزيارة بعد أسبوع واحد من إعلان موجة جديدة من الحظر والضغوط الاقتصادية من قبل واشنطن، وبالتزامن مع استمرار العدوان العسكري لأرمينيا والكيان الصهيوني ضد إيران، حيث يمكن أن توفر فرصة للدبلوماسية النشطة لطهران لاقتناص فرص جديدة بهدف إحباط الضغوط العدوانية الأمريكية.

وكان وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، قد زار قرغيزستان في تموز/ يوليو للمشاركة في اجتماع مجلس وزراء خارجية منظمة شنغهاي للتعاون. وأكد عراقجي، في كلمته أمام وزراء خارجية الدول الأعضاء، مشيرًا إلى ضرورة «الانتقال من التعاون السياسي والأمني السائد نحو شركة شاملة اقتصادية وتكنولوجية ومتمحورة حول التنمية» قائلًا: إن «الصمت والمواقف المزدوجة والضبابية إزاء الهجوم على إيران يشجع المعتدين على تكرار الجريمة».

وشدد عراقجي قائلًا: «في هذا المسار، من الضروري -عبر تعزيز التضامن والتعاون- الانسحاب من العدوان محل الدبلوماسية، وأن تحل القوة



الحرب الاقتصادية الجديدة لترامب تعكس إخفاق رهانات واشنطن على إيران

رأى الخبير السياسي الإيراني «عباس سليمي نمين» أن الجولة الجديدة من الحرب الاقتصادية التي تنتهجها إدارة الرئيس الأميركي

ضد إيران تعكس حالة من الارتباك الأميركي إزاء الموقف الشعبي الإيراني، بعدما جاءت نتائج المواجهة العسكرية مخالفة تمامًا لحسابات واشنطن والكيان الصهيوني. وأضاف الكاتب: إن مقال له في صحيفة «جام جم»، يوم الإثنين ٣١ آب/ أغسطس، أن الرهانات الأميركية والصهيونية على وقوف الشعب الإيراني إلى جانب المعتدين في حال شن هجوم عسكري على إيران باءت بالفشل، بعدما أظهر الإيرانيون موقفًا مغايرًا لأربك حسابات الطرف المقابل، معتبرًا أن تصعيد الضغوط الاقتصادية يأتي في هذا السياق. وتابع الكاتب: أن واشنطن تسعى من خلال تشديد العقوبات إلى إعادة تقديم صورتها بعد الإخفاق العسكري وعدم تحقيق أهدافها في إيران، ومحاولة إظهار قدرتها على مواصلة الضغط، في حين أن العقوبات الاقتصادية ليست أداة جديدة بالنسبة إلى إيران، التي راكمت خلال سنوات طويلة خبرة في التعامل معها وتحييد آثارها.

ولفت سليمي نمين إلى أن إيران اعتمدت خلال سنوات العقوبات على آليات بديلة لتبادل السلع والعملات، إلى جانب تعزيز الإنتاج المحلي، الأمر الذي وفر لها خبرات ووسائل للتعامل مع الضغوط الاقتصادية.

وأوضح أن تصعيد الحصار الاقتصادي يحمل كذلك أبعادًا داخلية بالنسبة إلى إدارة ترامب، التي تسعى إلى التعامل مع ضغوط الرأي العام والووبي الصهيوني، فضلًا عن البحث عن إنجازات سياسية مع اقتراب الانتخابات.

وذكر الكاتب أن واشنطن قد تستخدم الضغط الاقتصادي لكسب الوقت وتأجيل خطوات أكثر جذية تجاه إيران، بما يسمح لها لاحقًا بمواصلة التنسيق مع مخططات الكيان الصهيوني. واختتم الكاتب بأن تشديد الضغوط الاقتصادية يمثل مسارًا جديدًا في السياسة الأميركية تجاه إيران، فيما تواصل طهران الاعتماد على خبراتها المتراكمة وقدراتها الوطنية في مواجهة هذه الضغوط.

قمار ترامب النفطي يربط أميركا بنفط فنزويلا لعقود

رأت صحيفة «شرق» أن الرهان النفطي طويل الأمد الذي تدفع به إدارة الرئيس الأميركي في فنزويلا يعكس سعي واشنطن إلى تأمين مصادر بديلة للطاقة في ظل نداعات الحرب مع إيران؛ لكنه يضع الولايات المتحدة أمام تحديات قانونية وسياسية واقتصادية معقدة، رغم امتلاك فنزويلا أحد أكبر الاحتياطات النفطية في العالم.

وأضافت الصحيفة، في مقال لها، يوم الإثنين ٣١ آب/ أغسطس، أن واشنطن انتقلت من دور الوسيط في الاستثمارات النفطية الفنزويلية إلى السعي للحصول على حصة مباشرة في القطاع، وتوقيع مشاريع نفطية عبر سياسة الضغوط وفرض الوصاية بعدما فشلت في إقناع شركات النفط الكبرى بضخ استثمارات واسعة في صناعة تعاني من تراجع الإنتاج وتقدم البنية التحتية والمخاطر السياسية. وتابعت: أن الاتفاق المقترح يمنح مشروعًا تدعمه واشنطن إمكانية تطوير ١٧ حقلاً نفطياً تضم نحو ٦٥ مليار برميل من الاحتياطات المثبتة، مع حقوق استغلال تمتد لمئة عام، فيما لا تزال تفاصيل الملكية والحصص الأميركية موضع اختلاف، ما يكشف عدم اكتمال الصورة القانونية للصفقة. ولفتت الصحيفة إلى أن الحرب مع إيران أصبحت عاملاً مسرعًا لهذا التوجه، في ظل اضطراب إمدادات النفط في الخليج الفارسي واستنزاف جزء كبير من الاحتياطي الاستراتيجي الأميركي.

وأوضحت أن تحويل الاحتياطات الضخمة إلى إنتاج فعلي يحتاج إلى مليارات الدولارات وسنوات طويلة، بسبب تدهور البنية النفطية الفنزويلية. واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن الصفقة تواجه مخاطر قانونية وسياسية، خصوصاً أن مستقبلها سيبقى مرتبطًا بقدرة الاتفاق على الصمود أمام تغير الحكومات والأزمات الداخلية في فنزويلا.

انحراف ٢٠٠ ٪ في رواية واشنطن عن تدفقات النفط عبر هرمز

رأت صحيفة «جوان» أن الرواية الأميركية بشأن حركة النفط عبر مضيق هرمز تنحرف بالكامل عن المعطيات الميدانية، في وقت تسعى فيه واشنطن إلى تقديم صورة توجي بعودة تدفقات الطاقة تدريجيًا وتقليص قدرة إيران على التحكم بالمضيق، بينما تكشف بيانات تتبع الناقلات أن حجم العبور الفعلي أقل بكثير من الأرقام التي يعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومسؤولو إدارته. وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، يوم الإثنين ٣١ آب/ أغسطس، أن وزير الخارجية عباس عراقجي أكد امتلاك إيران معلومات استخبارية تشير إلى محاولات من جانب جهات داخل الإدارة الأميركية للتأثير في أسواق الطاقة عبر وسائل الإعلام، بما يخدم مصالح خاصة ويقيي الرئيس الأميركي منحرفًا في حرب خاسرة، مشيرًا إلى أن عوامل مرتبطة بالكيان الصهيوني تواصل الدفع باتجاه استمرار الحرب.

وتابعت الصحيفة: أن الرئيس الأميركي ومسؤولي إدارته تحدثوا عن مرور ملايين براميل النفط يوميًا عبر المضيق، فيما تشير بيانات شركة «نانكر تراكرز» إلى متوسط يبلغ نحو ٧/٣ ملايين برميل يوميًا خلال الأيام السبعة الأخيرة، أي أقل بكثير من الأرقام الأميركية، بينما كان متوسط العبور قبل الحرب نحو ٢٠ مليون برميل يوميًا.

ولفتت الصحيفة إلى أن واشنطن أضافت خلال الأيام الأخيرة حملة إعلامية تتحدث عن إنشاء مسار خاص في الجانب العماني من المضيق لمساعدة ناقلات النفط على العبور، وهي رواية نفت مصادر إيرانية توافقها مع الواقع الميداني، معتبرة أنها تهدف إلى التأثير في أسعار الطاقة العالمية.

وأوضحت أن طهران تؤكد أن مضيق هرمز مغلق، وأن أي سفينة تعبره تفعل ذلك بالتنسيق والحصول على إذن من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مشيرة إلى وجود تدفهم مع عُمان بشأن ترتيبات العبور؛ لكن تنفيذه مرتبط بالتزامات الجانب الأميركي. واختتمت الصحيفة تقريرها بالتأكيد على أن واقع السوق الفعلية لا يتطابق مع محاولات تصوير الوضع في هرمز على أنه عاد إلى طبيعته، إذ لا تستطيع الأخبار والتصريحات أن تحل طويلًا محل الحقائق المادية المتعلقة بإمدادات النفط وحركة ناقلاته، في وقت تزايد فيه الضغوط على أسعار الوقود والزراعة والاقتصاد الأميركي.